

Distr.: Limited
3 July 2012
Arabic
Original: French



مجلس حقوق الإنسان

الدورة العشرون

البند ٤ من جدول الأعمال

حالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس بها

السنغال (باسم مجموعة الدول الأفريقية): مشروع قرار

.../٢٠

حالة حقوق الإنسان في جمهورية مالي

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يسترشد بميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والصكوك الدولية
الأخرى ذات الصلة بحقوق الإنسان،

وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠ المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦، وقرار
مجلس حقوق الإنسان ١/٥ المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧،

وإذ يؤكد من جديد أن على جميع الدول الالتزام بتعزيز وحماية حقوق الإنسان
والحريات الأساسية المكرسة في الميثاق والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين
الخاصين بحقوق الإنسان والصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة بحقوق الإنسان،

وإذ يؤكد من جديد تمسكه بسيادة جمهورية مالي واستقلالها ووحدتها
وسلامتها الإقليمية،

وإذ يساوره قلق بالغ إزاء الوضع الناجم عن احتلال جماعات مسلحة للجزء الشمالي
من أراضي مالي،

وإذ يلاحظ بقلق حالة حقوق الإنسان في شمال مالي والحالة الإنسانية الخطيرة
وما ترتب عليها من آثار على بلدان الساحل،

- ١- يرحب ببلاغ الاتحاد الأفريقي الصادر في ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢، وبلاغات مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الصادرة في ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٢ و ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٢ و ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، وبلاغ لجنة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن الوضع في مالي الصادر في ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٢، لا سيما فيما يتعلق بإدانة إعلان الاستقلال من جانب واحد؛
- ٢- يدين انتهاكات حقوق الإنسان وأعمال العنف المرتكبة في شمال مالي على يد المتمردين والجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة عبر الوطنية، لا سيما العنف المرتكب ضد النساء وعمليات القتل واحتجاز الرهائن والنهب والسرقة وتدمير المواقع الثقافية؛
- ٣- يدعو إلى وقف فوري لانتهاكات حقوق الإنسان تلك ولأعمال العنف، وكذلك إلى إيلاء الاحترام التام لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية؛
- ٤- يعرب عن تأييده للجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل إيجاد حل للأزمة في مالي واستعادة النظام الدستوري والسلام والأمن بشكل نهائي في هذا البلد؛
- ٥- يؤكد ضرورة تيسير وصول السكان إلى المعونة الإنسانية، ويعرب عن تقديره للمساعدات الإنسانية التي قدمت بالفعل للسكان المحتاجين إليها، ويدعو على وجه الاستعجال المجتمع الدولي إلى أن يواصل، بالتشاور مع السلطة الانتقالية في مالي والبلدان المجاورة المعنية، تقديم المساعدات الإنسانية المناسبة للاجئين والمشردين، والعمل على مواجهة التحديات المتصلة بالأزمة الإنسانية في منطقة الساحل؛
- ٦- يطلب إلى مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن ترصد حالة حقوق الإنسان في شمال جمهورية مالي وأن تقدم إلى المجلس تقريراً عن ذلك في دورته الحادية والعشرين؛
- ٧- يقرر إبقاء هذه المسألة قيد نظره.